توتر العلاقات الامريكية - الليبية ١٩٧٣ - ١٩٧٦م

- دراسة في الوثائق الامريكية -

المدرس المساعد
بان صبيح سالم
بغداد - كلية المأمون الجامعة
BanSa@yahoo.com

Tension of American-Libyan relations 1973-1976، study in American documents

Lecturer. Asst.
Ban Sabeeh Salem
Baghdad- College of Maamon University

الملخص:-

لقد حرصت الحكومة الليبية المتمثلة برؤى وقناعات الزعيم معمر القذافي مجابهة اي شكل من اشكال التواجد الاجنبي في منطقة الشرق الاوسط، وكان القذافي يتذرع بجملة من المبررات والاسباب التي كان يرددها على الدوام وهي ان الاجنبي سيما الولايات المتحدة الامريكية لطالما استولت على مقدرات البلاد العربية، وانها الضامن الاول والاخير للوجود الاسرائيلي في المنطقة، كما كان يهدف من وراء تصريحاته تلك الدعوة الى توحيد الامة العربية كما كان يسميها تحت مظلته وقيادته بعيداً عن توجهات الانظمة الموالية للغرب.

في المقابل كانت الادارة الامريكية مدركة تماماً اهداف ومخططات القذافي وسعيه في بناء قوة دفاع عسكرية قوية، ورؤاه المتطرفة فيما يتعلق بسياسته النفطية والادارية، سيما قضية ترجمة جوازات السفر الامريكية الى اللغة العربية التي استخدمت ذريعة و ورقة ضغط على الادارة الامريكية في سبيل اشعار واشنطن بقوة وهيمنة ليبيا على القرار العربي.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، القذافي، العلاقات، الولايات المتحدة، ثورة، دبلوماسية، جوازات سفر، حظر)

Abstract:-

The Libyan government، with its vision and convictions of Muammar al-Qadhafi، was keen to confront any form of foreign presence in the Middle East. Gaddafi used a series of justifications and reasons، which he always repeated: the foreigner، especially the United States، The first and last of the Israeli presence in the region، as was the purpose of his remarks that call for the unification of the Arab nation as he called under his umbrella and leadership away from the orientations of pro-Western regimes.

On the other hand، the US administration was fully aware of the goals and plans of Gaddafi and his efforts to build a strong military defense force and his extremist views regarding his oil and administrative policy، especially the issue of translating US passports into Arabic، which was used as a pretext and a pressure card on the US administration. Libya on the Arab decision.

Keywords: Libya, Gaddafi, Relations, United States, Revolution, Diplomacy, Passports, Ban.

المقدمة:ـ

شهدت العلاقات الامريكية - الليبية منذ وصول العقيد معمر القذافي الى دست الحكم عام ١٩٦٩م، توتر حاد في علاقات كلتا الدولتين، فمن جهة حرصت الحكومة الليبية على تمتين علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية عسكرياً، مع اهمال وقطيعة واضحة في النواحي الاخرى كالاقتصادية والسياسية والادارية، نتيجة لرغبة الحكومة الليبية التحرر من اي شكل من اشكال الهيمنة الامريكية بشكل خاص على منطقة الشرق الاوسط عامة وليبيا خاصة، غير انها في الوقت ذاته حرصت على مد جسور القنوات الدبلوماسية على الصعيد العسكري فقط، وكانت الادارة الامريكية مدركة لطموحات القذافي ورغباته بناء ترسانة عسكرية قوية قادرة على مجابهة المصالح والتوجهات الاجنبية في المنطقة، لذا نجد ان التقارير الامريكية كانت قد تضمنت رؤى وافكار القادة العسكريين والسياسيين الامريكان ومحاولة احتواء اي ازمة او قطيعة في علاقات الدولتين، خشية من وقوع ليبيا في فلك السياسة السوفيتية.

تمثل الدراسات الوثائقية أهمية فاصلة في متابعة الحدث التاريخي وتوظيفه في المحاور الثلاث، السياسية والاجتماعية والاقتصادية. في وقت احتل التقرير الاقتصادي المرسل مكانة مهمة في توجيه المسارات السياسية لكل من امريكا وليبيا.

اعتمد الباحث على تقارير ومراسلات وزارة الخارجية الامريكية عبر مستشاريها و وكلائها وموظفيها الذين مثلوا جزء مهم في توجيه السياسة الخارجية الامريكية ومرتكز قوي اعتمدت عليه الإدارة الامريكية في بناء علاقاتها مع دول العالم، وكثيراً ما كان هؤلاء يجتمعون مع المسؤولين الليبيين ويتبادلون معهم اطراف الحديث حول تطوير العلاقات بين البلدين، وكانوا ينقلون كل ما يدور في تلك اللقاءات في برقياتهم وتقاريرهم التي كانوا يبعثون بها الى البيت الأبيض، وعليه شكلت تلك التقارير من حيث الدقة الشديدة في نقل الاحداث والتعامل مع المستجدات، مصدراً مهماً اعتمد عليه الباحث اذ استند البحث على (٣٥) تقريراً امريكياً توزعت بين مذكرة وتقرير وبرقية.

قُسم البحث الى مقدمة واربعة مباحث وخاتمة، جاء في المقدمة اهمية الموضوع، وبيان اهمية الوثائق الامريكية وطريقة تعاطيها مع الاحداث محور البحث، وتناول المبحث الاول اسقاط الطائرة الامريكية واثرها في تأزم العلاقات الامريكية - الليبية، بينما جاء المبحث

الثاني للحديث في منح التأشيرات الدبلوماسية من قبل الحكومة الليبية للرعايا الاجانب و الموقف الامريكي، وجاء المبحث الثالث ليعطي صور عن المشاكل الاقتصادية الامريكية – الليبية، واخيراً المبحث الرابع سلط الضوء على العلاقات العسكرية الامريكية – الليبية بينما جاءت الخاتمة لتوضح ابرز النتائج التي توصل اليها البحث.

المبحث الأول

اسقاط الطائرة الامريكية واثرها في تأزم العلاقات الامريكية ـ الليبية

أولت الحكومة الامريكية ليبيا اهتماماً خاصاً من بين دول افريقيا الشمالية، بسبب موقعها الجغرافي، اذ تمتد حدود ليبيا وسط وشرق البحر الابيض المتوسط مما يمنحها اهمية استراتيجية، وان ليبيا بلد غني بالنفط وقريب بل مؤثر على بعض الدول الافريقية التي تؤثر على عملية صنع السلام مع الكيان الصهيوني مصر مثلاً.

وبالرغم من الهدوء الذي ساد علاقات البلدين خلال المدة المحصورة بين العقد الرابع والسادس من القرن العشرين غير انه ومنذ الاطاحة بالنظام الملكي[١] يوم الاول من ايلول عام ١٩٦٩م وتشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة معمر القذافي[٢] توترت العلاقات الامريكية – الليبية و ان طبيعة السياسة الامريكية وتوجهاتها نحو الاستحواذ على اكبر قدر ممكن من الامتيازات والحؤول دون المساس بها من قبل أي دولة اجنبية سواها، والرغبة في ان يبقى النظام الليبي تحت السيطرة الامريكية، والاستحواذ على مقدرات البلد، ادى الى ان يشهد العقد الثامن من القرن المذكور بداية التوتر وعدم الانسجام بين الولايات المتحدة وليبيا. سيما بعد ان اعلنت الجمهورية العربية الليبية مسافة ١٠٠ ميل[٣] فوق البحر الابيض المتوسط منطقة محضورة ابتداءً من المنطقة الممتدة من مطار طرابلس الدولي وانتهاءً بحدود العاصمة طرابلس، وكانت ليبيا تؤكد على الدوام حقها في السيطرة على مدخل الطائرات والسفن داخل تلك المنطقة، وعليه اعتبرت ان أي رحلة جوية او بحرية داخل المنطقة المحضورة بمثابة تهديد لمجالها الجوي ومياهها الاقليمية، وافادت بعض التقارير الامريكية سبب اعلان ليبيا للمنطقة المحضورة، الخشية من احتمال هجوم عسكري امريكي – اسرائيلي مشترك في منطقة البحر المتوسط[٤]. وهو ما لم تكن ترغب فيه الحكومة الليبية.

وفي محاولة استفزازية من جانب الادارة الامريكية قامت طائرة نقل عسكرية تابعة

للولايات المتحدة الامريكية نوع (B - 130) بالتحليق في صباح يوم الحادي والعشرين من اذار عام ١٩٧٣م بمسافة ٨٢ ميل عن خط الساحل الليبي مما دعا الى اطلاق النار عليها من قبل طائرة عسكرية نور ميراج تابعة للقوة الجوية الليبية[٥] ما ادى الى تحطم الطائرة الامريكية، وقد اعتبرت بعض التقارير ان الحادثة ردة فعل طبيعية نتيجة موقف الادارة الامريكية الداعم للكيان الصهيوني في حربه ضد العرب التي انطلقت في ٦ تشرين الاول عام ١٩٧٣م[٦] وكانت تلك الحادثة بداية التوتر بين كلا البلدين، اذ بعثت وزارة الخارجية الامريكية يوم التاسع والعشرين من شهر اذار العام ذاته برقية احتجاج الى هيئة الامم المتحدة تضمنت اشد عبارات الشجب والاستنكار ومما جاء فيها "تدين الادارة الامريكية العمل الاستفزازي غير المسؤول من قبل وحدات من القوات الجوية الليبية"[٧] وقالت البرقية ان مثل هكذا هجوم يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، و من جهته دعا الامين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم[٨] (Kurt Waldheim) ليبيا الى تحمل مسؤوليتها عن الحادث وعليها ان تتعهد بعدم تكراره في المستقبل والطلب لاجراء تحقيق لمعرفة ملابسات ما حدث[٩]. غير ان التقارير الامريكية افصحت ان الادارة الامريكية لم تشأ ان تقطع علاقاتها بشكل كامل مع الجمهورية العربية الليبية وقال احد التقارير ان الولايات المتحدة حاولت ان تتحاشى حادثة اسقاط الطائرة، للحفاظ على حياة وعمل ٣٠٠ مواطن امريكي يعملون في ليبيا، فضلاً عن عقود كانت قد وقعت بين الطرفين بقيمة مائة مليار دولار تتعلق بصفقات تجارية واسلحة، وقدمت واشنطن خيارات للرد على الحادثة تناولت:

١- الاحتجاج الدبلوماسي واعتبار الهجوم عمل غير قانوني وغير مبرر من شأنه ان يؤثر على طبيعة العلاقات بين البلدين، وقد تضمن هذا الخيار قرار بحجب بيع المعدات العسكرية لليبيا منها طائرات F - 5 وطائرات C -130. غير ان مثل هكذا اجراء من شأنه ان يعرض الرعايا الامريكان الى الخطر مع امكانية حصول الحكومة الليبية على مثل هكذا معدات من مصادر اخرى ومنها الاتحاد السوفيتي.

٢- من الممكن استخدام طائرات امريكية ذات امكانيات عسكرية ضخمة لديها القدرة على الدفاع عن نفسها بشكل ذاتي[١٠]، كما اعلنت الادارة الامريكية توقف رحلات الطيران فوق البحر الابيض المتوسط الى يوم العاشر من نيسان عام

١٩٧٣م[١١]، ومن الاجراءات الاحترازية التي اتخذتها الادارة الامريكية الاقتراح الذي قدمته هيئة الاركان المشتركة الامريكية عبر برقية بعثها وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر[١٢] (Kessenger) الى الرئيس ريتشارد نيكسون[١٣] (Nexon) يوم الثاني عشر من نيسان عام ١٩٧٣م، تضمن توفير حراسة عسكرية للخطوط الجوية الامريكية فوق البحر الابيض المتوسط عبر ارسال طاقم من طائرات الاستطلاع قبيل وصول الطائرات المدنية لاستكشاف المنطقة وجمع المعلومات الاستخبارية حول المنطقة المعنية، غير ان تقرير كيسنجر تضمن ايضاً سلبيات من الممكن ان ترافق تطبيق الخطة انفة الذكر ومنها قد يفسر العرب سيما (الزعماء المعتدلون) اي (مصر والاردن ودول الخليج العربي) حسب تعبير التقرير بأن تصرفات الادارة الامريكية هذه على انها دعم للكيان الصهيوني في حربه مع العرب عبر توفير معلومات استخبارية له، كما من المحتمل ان تكون ردة فعل الحكومة الليبية قوياً عن طريق استخدام القوة العسكرية، سيما وان الطائرات الليبية منذ الحادثة في حالة تأهب وان ليبيا حسب التقرير "تبحث عن ذرائع لإعلان حرب ضد الولايات المتحدة الامريكية... مما سيلهب مشاعر بعض العرب ضد السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط..."[١٤].

وفي يوم السادس عشر من نيسان عام ١٩٧٣م اجتمعت القيادة السياسية والعسكرية الامريكية للبحث في امكانية عودة طيران بعض طائرات الخطوط الجوية الامريكية عبر البحر الابيض المتوسط، وكانت التقارير تؤكد ان سلاح الجو الليبي قادر على استهداف أي طائرة تعبر مسافة تصل الى اكثر من ١٥٠ ميل في عرض البحر الابيض المتوسط، وفي الاجتماع اقترح الادميرال موريير (Moreer) انه في حالة تفادي تعرض الطائرات الامريكية للاستهداف لابد من ارسال طائرتي نوع A- 4 واربع مقاتلات لتأمين مرور الطائرات المدنية فوق البحر المتوسط، وان وظيفة تلك القوة هو توفير غطاء جوي دفاعي لا هجومي في حال التعرض لهجوم ليبي محتمل، وقد دار النقاش حول هذه النقطة بالذات وطرحت الآراء حول اخطار الحكومة الليبية بالأمر من عدمه، وقد ادلى الجنرال بوتر (Poter) احد قادة سلاح الجو الامريكية انه يجب ابلاغ ليبيا مسبقاً في المقابل اعترض الادميرال موريير واعتبره ضعف من جانب الولايات المتحدة، وقال وزير الدفاع الامريكي جيمس شيليزنجر

(James Rodney Schlesinger) ان ليبيا ستتخذ اجراءات احترازية قد تؤدي الى فشل المخطط الامريكي، وبالتالي قد تزيد من عديد طائراتها وتسليح قواها الجوية، غير ان الآراء اجمعت في نهاية الاجتماع على ضرورة اشعار الحكومة الليبية بتحليق بعض طائراتها عبر البحر المتوسط دون تحديد وقت اقلاع تلك الطائرات(١٥). وكانت اول تجربة لتحليق الطائرات الامريكية فوق الابيض المتوسط يوم السابع عشر من نيسان عندما بعثت وزارة الدفاع الامريكية طائرة استطلاع فوق المجال الجوي الليبي على بعد ١٠٠ ميل من الساحل البحري المطل على العاصمة طرابلس دون وقوع اي اعتداء يذكر، كما شهد اليوم ذاته اجتماع هيئة اركان مجلس الامن القومي الامريكي، وقدم الجنرال هارولد سوندرز (Harold Saunders) احد اعضاء الهيئة دراسة لمشروع امريكي سابق يقضي بحجب بيع طائرات C -130 و طائرات F -5S والغاء عقد شركة لوكهيد (Lockheed)الامريكية في هذا المجال، وقال سوندرز في دراسته ان مثل هكذا قرارات من المحتمل ان تؤدي الى خسارة الادارة الامريكية مستورد رئيسي للاسلحة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، واضاف ان ليبيا من الممكن ان تحصل على اسلحة بديلة عن الاسلحة الامريكية من مصادر خارجية كالاتحاد السوفيتي مثلاً، وفي هذا المجال قدم سوندرز جملة من المقترحات البديلة ابرزها:

١- توسيع عمل الطلعات الجوية الاستطلاعية فوق المجال الجوي الليبي

٢- انشاء مركز حراسة دائم على طول الساحل الليبي مهمته التصدي للطائرات الليبية

٣- البدء بسلسلة مناورات جوية عسكرية على بعد ١٢ ميل من الساحل الليبي للتصدي لاي اعتداء قد تتعرض له الطائرات والسفن الامريكية في البحر المتوسط(١٦).

في الوقت ذاته ارفق الجنرال سوندرز في تقريره ردة فعل محتملة من جانب الدول العربية منها زيادة الاعمال العدائية ضد المنشآت العسكرية والنفطية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، والخوف من تعاطف بعض المنظمات الدولية والصحافة مع الحكومة الليبية، واضاف ان العلاقة مع بعض دول أوربا الغربية ستتعرض للتهديد، لان اغلب دول أوربا الغربية كانت تعتمد على النفط الليبي(١٧).

ورداً على تلك المقترحات عزمت الحكومة الليبية اقامة مركز معلومات للطيران تابع لها على البحر المتوسط وتضمن تقرير امريكي مؤرخ يوم السادس من تموز عام ١٩٧٣م انه لربما كان الهدف من انشاء المركز هو مشاركة ليبيا في حملات استطلاعية ضمن مجالها الجوي فوق البحر المتوسط بين ليبيا والساحل الجنوبي لجزيرة كريت، وهو ما يعرض الانشطة والعمليات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي واستهداف مركز العمليات لكلا القوتين(١٨).

إن تلك التحضيرات لم تجد نفعاً امام اصرار القيادة العسكرية الامريكية التي كانت ترى ان من حقها استخدام المجال الجوي الدولي ومحاولة تقييد امكانيات الحكومة الليبية العسكرية سيما في المجال الجوي، حفاظاً على مصالحها في منطقة الشمال الافريقي، وقد استمرت محاولات الاستفزاز وجس النبض، كما حصل يوم العاشر من كانون الثاني عام ١٩٧٥م، عندما اخترقت طائرة امريكية عسكرية تابعة للأسطول السادس الاجواء الليبية على بعد ستون ميلاً شمال مدينة مصراته، وحلقت ثلاث طائرات بمسافة عشرة اميال عن اليابسة، وقد بعثت الخارجية الليبية مذكرة احتجاج بعد ظهر اليوم المذكور الى السفارة الامريكية واعتبرت ما قامت به الطائرات "تهديداً لأمنها وقرصنة جوية" وعمل عدواني ارتكبته القوات الامريكية، واضافت المذكرة "ان كان الهدف من تلك الانشطة هو اعلان حرب فنحن مستعدون لذلك اما ان كان ما حصل عن طريق الخطأ فعلى الادارة الامريكية ان تعتذر وتحدد المسؤول المباشر.." وقالت انه في جميع الحالات تحتفظ ليبيا بحقها بالرد بالشكل الذي تراه مناسباً لحماية ارضها ومجالها الجوي، وقد انكر القائم بالأعمال الامريكية في ليبيا ما حصل واعلن عن عدم مسؤولية حكومته عن تلك التجاوزات(١٩)، من جهته رد وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر عبر برقية موجهة الى الحكومة الليبية يوم الرابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٥م، اشار الى ان الطائرات المذكورة كانت على بعد ٢٥ ميل عن الساحل الليبي وانها لم تخترق المجال الجوي الليبي، بل بقيت ضمن المياه الدولية، واضاف كيسنجر انه لم يكن هنالك سعي امريكي للتهديد وكانت الطائرات في مهمة روتينية(٢٠).

وهكذا فقد شكلت تلك التوجهات لكلا البلدين ازمة حقيقية بالرغم من محاولات الادارة الامريكية استصدار قرارات دولية امية تتمحور حول حقها في الملاحة الجوية بعداً

عن تهديدات ليبيا مع التعبير عن حسن نواياها في هذا الخصوص، ومنها محاولات ادخال الامم المتحدة وتدويل القضية.

المبحث الثاني

منح التأشيرات الدبلوماسية للرعايا الاجانب و الموقف الامريكي

لم تقتصر المشاكل التي اعترضت سبيل العلاقات الامريكية الليبية على مشكلة اسقاط الطائرة الامريكية ومحاولة الحكومة الليبية تدويل القضية ومشاركة الراي العام العالمي لها، بل ان ليبيا كانت ترى ان الوجود الامريكي الدبلوماسي على اراضيها لابد ان يقيد بمجموعة من التعليمات والتوجيهات التي كانت تراها ضرورية ومهمة اساسية للحد من نشاط تلك المؤسسات ومراقبة عمل الهيئات والموظفين العاملين فيها.

شددت الحكومة الليبية في مسألة منح التأشيرات للرعايا والموظفين الامريكيين الداخلين للعمل في ليبيا ومحتوى هذا التشدد هو شرط ان تحوي جوازات اولئك الموظفين على معلومات باللغة العربية وعدم الاكتفاء باللغة الانجليزية، ولم تستثن الحكومة الليبية من هذا القرار من هم بدرجة دبلوماسي، وفي هذا الصدد اشار وكيل وزارة الخارجية الامريكية للشؤون السياسية بورتر (Borteir) في اجتماع عقده يوم الثامن من ايار عام ١٩٧٣م، ان واشنطن في سبيل تسيير مصالحها في ليبيا عكفت على انشاء مركز خاص بترجمة الجوازات والاوراق الرسمية للغة العربية للعاملين في ليبيا[٢١]. ومن الجدير بالذكر ان الحكومة الليبية لم تستثني من قرارها هذا حتى البريطانيين والاوربيين الذين وافقوا على ترجمة وثائق العاملين في ليبيا، فيما اشار التقرير ذاته الى ان هنالك تيار معارض داخل الادارة الامريكية لتنفيذ المطلب الليبي وتضمن التقرير ان من بين اسباب الرفض عدم ثقة الادارة الامريكية بالحكومة الليبية التي لا تتوانى عن طرد أي موظف متى شاءت وبدون مقدمات بغض النظر ان كان جوازه مترجم ام لا، وتنبئ التقرير ان المشكلة ستبقى قائمة حتى الاول من ايلول عام ١٩٧٣م موعد قيام الاتحاد الليبي - المصري[٢٢] وقال انه من المحتمل ان يطلب الاتحاد الجديد اصدار تأشيرة موحدة لدخول موظفي الحكومة الامريكية لمدن الاتحاد وبهذا سيتم حل المشكلة[٢٣].

وعليه وتنفيذاً لهذا القرار تم ترحيل عدد كبير من موظفي السفارة الامريكية مع عوائلهم وبعض مهندسي شركات النفط والعاملين فيها ومعلمي المدارس والعاملين في المجال الطبي، منذ ٦ تموز عام ١٩٧٣م، و ان من شأن تلك السياسة ان تعرقل سير عمل الشركات النفطية واضعاف قدراتها على العمل[٢٤]، في المقابل واقفت كل من فرنسا وبريطانيا وايطاليا والمانيا واسبانيا على قرار ليبيا بترجمة جوازات سفر رعاياهم وموظفيهم فيما رفضت الحكومة الامريكية القرار وعدته شأن خاص بها معتبرة القرار يتعارض مع قرار الامم المتحدة لعام ١٩٦٣م الذي ينص على حرية الحكومات في طباعة جوازات سفر مواطنيها بلغتها الوطنية، ويعد بالنسبة للادارة الامريكية تنازلاً وانتصاراً سياسياً للحكومة الليبية، وكان من بين الاجراءات التي اتبعتها الادارة الامريكية كردة فعل لتصرفات ليبيا تأخير اصدار تأشيرات دخول معظم فئات الليبيين ممن يرغب بزيارة الولايات المتحدة، لحين حل المشكلة القائمة باستثناء الموظفين العاملين في هيئة الامم المتحدة ورجال الاعمال الذين يتعاملون مع الشركات الامريكية والطلبة الذين يقدر عددهم الف طالب تقريباً[٢٥]. وفي ٣٠ اب عام ١٩٧٣م، اشار القائم بالاعمال الليبية في واشنطن حسين زاكار ان حكومته بدأت تميل لاظهار نوع من المرونة حول موضوع ترجمة جوازات السفر الى اللغة العربية، غير انه وحسب التقرير لم يشر بوضوح الى نوع تلك المرونة وتنبا التقرير انه ربما يشير الى ادراج صفحة مطبوعة واحدة بالعربية[٢٦]

يوم ٢١ ايلول عام ١٩٧٣م، ظهرت توجهات جديدة في السياسة الخارجية الامريكية بحسب ما اشار اليه تقرير امريكي تضمن دعوات داخل سلك الخارجية الامريكية مفاده مجاراة افعال بعض الدول الاوربية ممن ترجمت جوازات سفر رعاياها واقترح دعاة هذا التيار وضع ختم يتضمن التعريف بشخص حامل الجواز وعمله وصفته الرسمية باللغة العربية وبرر اصحاب هذا الاتجاه بأن واشنطن ترغب في الحفاظ على الخدمات القنصلية وبقاء موظفيها الدبلوماسيين في ليبيا وحددت الفئات المشمولين بهذا الاجراء وهم المسؤولين والدبلوماسيين واصحاب المشاريع التجارية الكبار[٢٧].

واشار تقرير مؤرخ يوم ٢٤ ايلول ان الولايات المتحدة الامريكية لا تريد ان تمنح انتصاراً للحكومة الليبية بهذا الخصوص وان الختم المترجم الذي اتفق عليه ما هو الا

مسألة وقتية حددتها وزارة الخارجية الامريكية من ستة الى ثمانية اشهر واضاف التقرير "ان المصلحة العليا للولايات المتحدة تفرض احياناً فقدان ماء الوجه" واضاف ان العقارات والمصالح الخاصة وان اصرار الادارة الامريكية على عدم تغيير استراتيجيتها تجاه ليبيا سيبقيها غير فعالة عالمياً "فيجب عليها ان تقبل هذا الموقف المهين من اجل مصالحنا الوطنية"[٢٨]. وعليه وبسبب الموقف المتشدد لكلا الدولتين بعثت ليبيا في ٣٠ ايلول عام ١٩٧٣م، برقية الى الحكومة الامريكية حملت في طياتها لغة تهديد صريح اذا اقدمت الامم المتحدة على اصدار اي قرار ضد ليبيا واضافت ان قرار ترجمة بعض معلومات الجوازات الاجنبية من شأنه ان يسمح بمواصلة العمل الدبلوماسي ، وان اي احتكاك عسكري او اي اشارة تهديد توجه الى ليبيا ستؤدي الى "خسائر في الارواح..."[٢٩] حسب التقرير.

وقد اضافت تلك المشكلة سبباً اخر من اسباب تردي العلاقات بين البلدين ولم تحل تلك المشكلة حتى مطلع عام ١٩٧٦م.

المبحث الثالث

المشاكل الاقتصادية الامريكية ـ الليبية

كانت المصالح الاقتصادية الامريكية في ليبيا سيما النفطية تمثل الحلقة الاصعب من حلقات العلاقات الامريكية – الليبية، بما تمثله ليبيا من ثقل اقتصادي مؤثر الى حد كبير في رسم ملامح الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، فكثير من الشركات النفطية الامريكية كانت تعمل في صناعة النفط واستخراجه من ليبيا، كما ان الكثير من حلفاء امريكا من الدول الاوربية كانت تتزود وتعتمد على النفط الليبي.

في أعقاب تسلم معمر القذافي الحكم في ليبيا استمرت شركات النفط الامريكية عملها بشكل طبيعي، بالرغم من العداء المستفحل بين الطرفين ودعوات القذافي استخدام اموال النفط لضرب المصالح الامريكية في المنطقة العربية، واكد تقرير امريكي مؤرخ يوم ١٩ نيسان عام ١٩٧٣م، ان الشركات الامريكية في ليبيا تساهم بما يقارب ٣٠٠ مليون دولار سنوياً من عائدات النفط المستخرج في ليبيا[٣٠]، فضلاً عن ان النفط الليبي كان يمثل المادة الرئيسية المصدرة الى دول غرب أوربا، فمثلاً كانت ايرادات المانيا من النفط الليبي تشكل ما يقارب

٢٥٪ و وبالنسبة لإيطاليا كانت تشكل حوال ٢٢٪[٣١] وان ضرر يلحق بالعلاقات الامريكية – الليبية سيضع الادارة الامريكية حسب احد التقارير في موضع حرج مع أوربا فيما يتعلق بتوفير امدادات نفطية بديلة عن النفط الليبي، علاوة على وجود ما يقارب ٢٨٠٠ من مهندسين وعمال امريكيين حتى عام ١٩٧٣م، يعملون في صناعة استخراج النفط على الاراضي الليبية[٣٢] وكانت الادارة الامريكية تخشى من فقدان تلك الامتيازات في حال اقدمت على قطع علاقاتها مع الحكومة الليبية، غير انها في الوقت ذاته كانت ترى في نظام القذافي خطراً يهدد مصالحها في منطقة الشرق الاوسط.

كانت صناعة النفط الامريكية في ليبيا تشكل نحو ٨٠٪ من انتاج ليبيا البالغ ٢,٣ مليون برميل يومياً خلال عام ١٩٧٣م، اي ان الاستثمار الامريكي من صناعة النفط يبلغ صافي قيمته مليار دولار تقريباً، فيما تبلغ عدد الشركات الامريكية العاملة في ليبيا ما يقارب عشر شركات وصلت ارباحها حسب تقرير امريكي مؤرخ في ٦ تموز عام ١٩٧٣م، بين ٤٠٠ – ٥٠٠ مليون دولار شهرياً وهو ما يشكل مردود مالي نقدي كبير لرفد ميزانية الولايات المتحدة الامريكية، كما كانت الولايات المتحدة تستورد ما يقارب ٢٠٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط الليبي علاوة على ذلك لدى الحكومة الامريكية شركات استخراج الكبريت من النفط الخام الليبي والذي بدوره يصدر الى دول أوربا الغربية كألمانيا وايطاليا وفرنسا، وان اي خسارة في تلك الارباح سيكون من الصعب على الادارة الامريكية الايفاء بالتزاماتها التسويقية في أوربا كما كان هنالك سوقاً كبيراً للصادرات الامريكية من معدات تكنولوجية ومهارات ادارية، وان ليبيا وقتها كانت تمثل سوقاً رائج لمثل تلك المنتوجات بالنسبة للولايات المتحدة وتلك النسبة في زيادة مستمرة في حال تحسنت العلاقات بينهما، وهو ما كانت ترغب فيه الادارة الامريكية، اذ ان ليبيا تمثل بالنسبة لها موقعاً استراتيجياً مهماً بما تمتلكه من سواحل طويلة وسط وشرق البحر المتوسط مما يمكن الحكومة الامريكية استغلال ذلك الوقع في المستقبل[٣٣].

في المقابل كانت الحكومة الليبية تسعى للسيطرة الكاملة على عمليات صناعة النفط وطرد جميع الشركات الاجنبية، وقد خطت بحسب تقرير امريكي خطوات كبيرة في هذا الاتجاه عندما فرضت قيود على عمل شركة (ليبيا نيزيشن) (Libyanization) [٣٤] سيما فيما

يتعلق بعمليات التسويق والانتاج، علاوة على اقدامها على تأميم عدد من الشركات الاجنبية مثل شركة (B.P) عام ١٩٧٣م وشركة بنكرهنت (Bengerhinet) في حزيران عام ١٩٧٣م، مما اضطر شركة اوكسيدنتال (Oxidental) الامريكية الى تخفيض انتاجها الى ٥١٪ خوفاً من التأميم، وفي الاول من ايلول عام ١٩٧٣م، اتخذت الحكومة الليبية قراراً يقضي بتأميم نصف الشركات الاجنبية العاملة في قطاع النفط في ليبيا واستثنى القرار الليبي الشركات التابعة للكونسورتيوم[٣٥] ومنها شركة ليمز (Liemess) الامريكية[٣٦] كما كانت الحكومة الليبية من اشد المطالبين باستخدام النفط سلاح في المعركة مع الغرب لتقويض اسس دعائم الدعم الامريكي لإسرائيل ابان مدة الصراع العربي - الاسرائيلي[٣٧].

وقد تخوف التقرير ذاته من ان ليبيا سوف تستغني في القريب العاجل عن الايادي العاملة والخبراء الامريكيين في مجال النفط في حال توفر البديل العربي وقال التقرير انها مسألة وقت لا اكثر، في حين اقترح التقرير مجموعة من الاجراءات الاحترازية من شأنها ان تساهم في ردع سياسة ليبيا العدائية في مجال النفط ومنها اتباع واشنطن الوسائل القانونية لمنع اي دولة اجنبية استيراد النفط الليبي وتقديم شكوى لدى المحافل الدولية ضد ليبيا بهذا الخصوص، ومنع ارسال فنيين ومهندسين اجانب الى ليبيا لعرقلة تشغيل مصافي ومعامل التكرير وتجميد ارصدة ليبيا في المصارف الاوربية، ومما عزز من نجاح تلك المقترحات هو خشية الحكومة الليبية قيام الولايات المتحدة وبريطانيا تجميد الاموال المودعة في مصارف كلا الدولتين[٣٨]. غير ان بعض تلك المقترحات لم تلقى اذان صاغية لدى المسؤولين الامريكيين، سيما فيما يتعلق بقضية تجميد الارصدة النقدية الليبية ، ففي مذكرة رفعت من قبل نيوسوم (Niew sowm) مساعد وزير الخارجية الامريكي للشؤون الافريقية الى وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر (Kessenger) يوم ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٧٣م، قال ان اي خطوة لتجميد الاموال الليبية المودعة في البنوك الاوربية من المحتمل ان تؤدي الى استكمال عمليات تأميم جميع شركات النفط الامريكية في ليبيا والتي تبلغ قيمة مشاريعها اكثر بكثير من تلك الاصول المالية، سيما وان ليبيا وبحسب المذكرة تسعى جاهدة الى تغيير احتياطيها من النقد بعيداً عن الدولار الامريكي، وفيما يتعلق بقرار منع الدول الاوربية ارسال مستشاريها ومهندسيها العاملين في مجال النفط الى ليبيا استبعدت المذكرة التزام جميع تلك الدول بالقرار في حال صدوره[٣٩].

نتيجة لسياسة الضغط تلك بدأت ملامح التغيير تطرأ على الاستراتيجية الليبية تجاه الولايات المتحدة الامريكية ومحاولة تصحيح مسار العلاقات بين البلدين مع مطلع عام ١٩٧٤م، بسبب ما تمخضت عنها حرب اكتوبر عام ١٩٧٣م مع اسرائيل ورغبة اغلب الدول العربية انهاء حالة الصراع العربي – الاسرائيلي وتوصل الادارة الامريكية الى حل اقتصادي وسياسي ناجح في اعقاب قرار الدول العربية استخدام النفط سلاح في المعركة، وعليه اعلنت ليبيا ان ستشارك في المؤتمر الاقتصادي الذي عقده صندوق النقد الدولي في العاصمة واشنطن يوم ٤ تشرين الاول عام ١٩٧٤م، اذ اعلن حينها وزير المالية الليبي محمد الزروق رجب ان حكومة بلاده اخذت زمام المبادرة من اجل البدء بخطوات جادة من شأنها ان تحسن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، وتم طرح مجموعة من القضايا الاقتصادية على طاولة المفاوضات، وقد رحب المسؤولين الامريكان بمبادرة الحكومة الليبية واكدوا ان لدى واشنطن رغبة كبيرة في ايجاد سبل تحسين علاقات البلدين، وانها ترى ان مبادرة رجب خطوة اولية نحو استئناف الحوار بينهما[٤٠]. في حين شككت السفارة الامريكية في طرابلس بنوايا زيارة وزير المالية الليبي ومشاركته بالمؤتمر الاقتصادي انف الذكر، عبر برقية بعثت بها الى وزارة الخارجية يوم ١٠ تشرين الاول عام ١٩٧٤م وقالت البرقية ان زيارة رجب ليس هدفها تحسين العلاقات بين البلدين بقدر ما كان للحكومة الليبية رغبة في الحصول على طائرات (C - 130) الامريكية[٤١].

ويبدوا ان الحكومة الليبية كانت مصممة على تحسين العلاقات مع واشنطن وذلك بسبب الرغبة في الانفتاح على العالم الاوربي واعادة تصدير النفط الى الدول الاوربية، وهذا ما افصحت عنه التقارير الامريكية عام ١٩٧٥م، ففي احدى تلك التقارير تقرير مؤرخ يوم ١٥ نيسان عام ١٩٧٥م فيه اشارات واضحة الى تلك القضية، فالتقرير تناول بلاغ رسمي من قبل وكيل وزارة الخارجية الليبية للشؤون الفنية احمد الاطرش ارسل الى السفارة الامريكية في ليبيا تضمن رغبة الحكومة الليبية بإلغاء السقف العددي لموظفي السفارة الامريكية في طرابلس ذلك القرار الذي اتخذته ليبيا عام ١٩٧٢م، واشار الاطرش في بلاغه ان عدد الطلبة الليبيين الذين يدرسون في الجامعات الامريكية بلغ عام ١٩٧٥م ما يقارب ١٠٠٠ طالب اي بزيادة ٥٠٪ عن عام ١٩٧٤م وهذه اشارة واضحة الى رغبة ليبيا بتمتين العلاقات مع واشنطن، واضاف الاطرش ان بإمكان الادارة الامريكية اعادة فتح قنصليتها

في مدينة بنغازي التي اغلقت عام ١٩٧٢م، وحتى تبرهن للإدارة الامريكية حسن نواياها تضمن البلاغ نقطة مهمة للغاية وهي ان هذا القرار ينطبق فقط على الحكومة الامريكية دون ان يشمل بقية الدول الاوربية الاخرى بما فيها الاتحاد السوفيتي، في المقابل اقترحت السفارة الامريكية في طرابلس ان تعامل مثل تلك الخطوات بالمثل واضافت انه من الممكن ان تكون الخطوة التالية عقد اجتماع ثنائي بين سفراء كلا الدولتين(٤٢).

وكتطبيق عملي لتلك التوجهات سلمت الحكومة الليبية مذكرة الى وزارة الخارجية الامريكية في ١٤ ايار عام ١٩٧٥م تضمنت تكليف محمد يونس خليفة سفيراً لها في واشنطن، وقد ابلغت الخارجية الامريكية حكومة طرابلس انها لا تمانع بالسيد خليفة سفيراً بعد ان قبلت اوراق اعتماده واضافت انها لا تمانع من زيادة عدد موظفي السفارة الليبية في واشنطن، حينها اقترح وزير الخارجية الامريكي كيسنجر في برقية وجهها الى السفير الامريكي في مصر يوم ٤ حزيران عام ١٩٧٥م تكليف بالمر (Palmer) مساعداً للسفير الامريكي في طرابلس، وقال ان تلك الخطوات من شأنها ان تحسن العلاقات بين ليبيا و الولايات المتحدة الامريكية وانه يجب مناقشة تلك التطورات مع الرئيس الحكومة المصرية(٤٣).

وفي رده على برقية كيسنجر اشار السفير الامريكي في طرابلس ايلتس (Eilts) في برقية له يوم ٧ حزيران عام ١٩٧٥م انه عرض ما تم التوصل اليه مؤخراً بخصوص العلاقات الليبية – الامريكية على الرئيس السادات الذي ابدى امتعاضه الشديد حسب البرقية وطالب الادارة الامريكية تأجيل تنفيذ هذه القرارات الى ستة اشهر واضاف "ان السادات والمصريين لديهم ادلة دامغة لمحاولات القذافي تنفيذ مؤامرة اغتيال لشخص السادات... وانه خلال الستة اشهر ستكون الحكومة المصرية قد تخلصت من القذافي"(٤٤). وبالرغم من ذلك لم تشأ الادارة الامريكية ان تعلن بشكل رسمي عن موقفها المؤيد لانقلاب عسكري في ليبيا لأنه " لا ينبغي ان تتورط الادارة الامريكية بأي عمل من شأنه ان يشوه سمعتها في العالم العربي"(٤٥).

وعليه حاولت الادارة الامريكية استغلال مبادرات ليبيا بالاتجاه الصحيح فزادت عدد موظفيها ومستشاريها في ليبيا خلال حزيران عام ١٩٧٥م، والجدول التالي يوضح عدد القنصليات وموظفيها في عموم ليبيا كلفت الحكومة الامريكية ما يقارب ٦١٥ دولار شهرياً

للفرد الواحد[٤٦]:

المراكز التنفيذية	العدد	عدد الموظفين
القنصليات	٣	٧
المستشارية والملحقيات الثقافية	٥	٩٧
المجاميع الدبلوماسية	١٥	١٢٤

المبحث الرابع

العلاقات العسكرية الامريكية ـ الليبية

بسبب توتر العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة وليبيا منذ وصول معمر القذافي للحكم، نتيجة لأسباب عديدة قد تناولناها في المباحث السابقة، شهدت العلاقات العسكرية توتراً وكانت محاولات الحكومة الليبية الحصول على اسلحة امريكية لتعزيز ترسانتها العسكرية قد جوبهت برفض امريكي وغربي بشكل عام، خشية من استخدام تلك الترسانة والاسلحة المتطورة في التصدي لكل اشكال التواجد الاجنبي في منطقة الشرق الاوسط، سيما المصالح الامريكية[٤٧]. منذ حزيران عام ١٩٦٩م اي قبل وصول القذافي الى دست الحكم، ابرمت الحكومة الامريكية عقداً لبيع ١٨ طائرة نوع (F-5S) الى ليبيا وتم تسليم عشر طائرات وكان من المقرر تسليمها اواخر عام ١٩٦٩م، غير ان وصول القذافي الى الحكم والاعلان علانية عن توجهاته لضرب المصالح الامريكية في المنطقة حال دون تسليم بقية الطائرات، وكانت ليبيا قد لجأت الى الامم المتحدة للضغط على الادارة الامريكية لتسليم بقية الطائرات حسب العقد المذكور، وكان سبب تأخير واشنطن بتسليم بقية الطائرات حسب تقرير امريكي مؤرخ يوم ٦ تموز عام ١٩٧٣م، هو ان العلاقات بين البلدين قد اخذت منحى خطير وخشية الادارة الامريكية من ان النظام الليبي الجديد يستخدم تلك الطائرات لضرب المصالح الامريكية، ومما عزز هذا الشعور هو تقديم الحكومة الليبية بطلب لإحدى شركات التسليح الامريكية بشراء ١١٠ طائرة نوع ميراج الفرنسية[٤٨].

لقد حاولت الحكومة الليبية تجديد عقود مع شركات امريكية لاصلاح طائراتها نوع من (C- 130) ومنها شركة لوكهيد الامريكية الذي انتهى عقدها مع الحكومة الليبية مطلع عام ١٩٧٣م، فبحسب تقرير امريكي مؤرخ يوم ١٠ ايار عام ١٩٧٣م، جرت مفاوضات ليبية مع مسؤولي الشركة المذكرة لتجديد العقد وافصح التقرير ان المفاوضات وصلت الى مراحلها

الاخيرة وابدى مسؤولي الشركة موافقتهم على تجديد العقد، ومن الجدير بالذكر ان شركة لوكهيد كانت قد زودت ليبيا بعشر طائرات نوع (C- 130) عام ١٩٦٩م، بلغت قيمتها اربعة ملايين دولار، وقال وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية قسم الشؤون الافريقية بورتر (Porter) ان واشنطن تقدر حاجة الشركة لمثل هكذا عقود وما سوف تستحصله من اموال بشكل لا يتعارض مع رغبة الادارة الامريكية بعدم قطع العلاقات الاقتصادية مع ليبيا من جهة، وبقاء الشركة بتماس مع القوة الجوية الليبية عن طريق ما سوف تزوده الشركة من بيانات ومعلومات للحكومة الامريكية، واضاف بورتر ان واشنطن لا تمانع منح الشركة صلاحية تجديد العقد(٤٩).

بالرغم من التوترات الحاصلة في طبيعة العلاقات الامريكية - الليبية وتوجهات الاخيرة بضرب المصالح الامريكية في المنطقة، غير ان الزعيم الليبي كان يرغب في الحصول على ما يكفيه من الاسلحة الامريكية وهذا بحد ذاته يعد تخبطاً في مسار السياسة الخارجية للحكومة الليبية، وهذه الازدواجية كانت واضحة ومفهومة من قبل الساسة الامريكان. لذا نجد ان تقرير امريكي مؤرخ يوم ٦ تموز عام ١٩٧٣م، قد التفت الى هذه النقطة وتضمن قراراً امريكياً يتضمن استخدام عقد شركة لوكهيد كورقة ضغط على نظام القذافي للعدول عن سياسته المتطرفة ازاء المصالح الامريكية، ولكن بالرغم من ذلك لم يمنع ذلك من استمرار الحكومة الليبية في المضي قدماً لفتح قنوات دبلوماسية جديدة لاستيراد اسلحة امريكية، وقال التقرير ان موافقة واشنطن على مثل هكذا توجهات لا يصب في مصلحة الادارة الامريكية سياسياً، وتضمن التقرير معلومات عن العقد المبرم بين الحكومة الليبية وشركة لوكهيد الامريكية وقال ان الشركة كانت قد ابرمت عقد بيع ثمان طائرات نوع (C- 130) منذ ربيع عام ١٩٧٢م من المقرر تسليمها في خريف عام ١٩٧٣م، وصلت قيمتها الى ٣٠ مليون دولار واضاف ان مجموع ما دفعته الحكومة الليبية للشركة قارب ٢٨٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون دولار، وقال التقرير ان الحكومة الامريكية متخوفة في حال تمت الصفقة العسكرية سيؤدي ذلك الى مزيد من التعقيد في العلاقات الامريكية - الليبية والخشية من استخدام تلك الطائرات لتهديد المصالح الامريكية في المنطقة(٥٠). كما تقدمت ليبيا بطلب لشراء عدد من المعدات والاجهزة العسكرية من بينها اجهزة الراديو المحمولة ومعدات ملاحية وبعض المعدات الالكترونية، وقال التقرير ان بعض تلك المعدات

معدة لإنشاء منطقة معلومات للطيران الليبي واضاف ان ما تقدمت ليبيا لشرائه متوفر بالأسواق الاجنبية غير الامريكية باستطاعة ليبيا شرائها من بعض دول أوربا، وبهذا فأن عدم استجابة واشنطن لقائمة مشتريات طرابلس سوف يفتح الاسواق الليبية للعديد من الشركات العسكرية الاوربية(٥١).

غير انه في الوقت نفسه قلل التقرير من اهمية قرار تجميد او تعليق عقد شركة لوكهيد، وقال ان القذافي بوسعه الحصول على بدائل من شركات اجنبية اخرى كإيطاليا التي سبق وان وردت الى ليبيا طائرات واسلحة عسكرية او من باكستان او مع اليونان التي بدأت ملامح عقد اتفاق معها لإصلاح طائرات(F-5S) ومحركات طائرات (85 -J)، وقال التقرير ان فرض حظر لشراء وتوريد قطع غيار سيحرم ليبيا من استخدام طائراتها تلك، لكنها في الوقت نفسه تعمل على تدريب طيارين لقيادة طائرات ميراج الفرنسية الاكثر تقدماً، وبالتالي ستبحث عن مصادر اخرى لشراء قطع غيار عسكرية(٥٢).

وبسبب تلك المخاوف والشكوك، افصح تقرير امريكي مؤرخ يوم ١٧ ايلول عام ١٩٧٣م، ان الادارة الامريكية ترغب في ارسال مبعوث خاص رفيع المستوى الى طرابلس لفتح قنوات دبلوماسية لتحسين العلاقات بين البلدين، بهدف الحفاظ على ما تبقى من المصالح الامريكية في ليبيا، وقال التقرير ان ليبيا من الممكن ان تقبل مثل هكذا مقترح او ترفض وفي حال قبولها استقبال المبعوث الامريكي فلابد من ان تقدم واشنطن تنازلات اجملها مساعد وزير الخارجية للشؤون الافريقية نيوسوم (Neowsowm)على النحو الاتي:

١- الموافقة على تثبيت نظام رادار للدفاع الجوي في ليبيا كانت قد تقدمت به ليبيا في وقت سابق

٢- تسليم الطائرات الثماني المتبقية من نوع (F-5S) بموجب عقد عام ١٩٦٩م.

٣- بيع قطع غيار وذخيرة الى ليبيا، واضاف نيوسوم في حال الاستجابة لهذه المطاليب فأنه من المحتمل ان تتراجع ليبيا عن سياستها النفطية او الادارية، سيما فيما يتعلق بترجمة جوازات السفر الامريكية الى اللغة العربية، ومسألة المنطقة المحظورة فوق البحر الابيض المتوسط وقال "اذا تم استقبال المبعوث الامريكي الخاص فمن الممكن

التوصل الى تسوية في جميع المسائل العالقة بين البلدين"[٥٣].

شجعت تلك التوجهات الامريكية الحكومة الليبية على المضي قدماً في تقديم طلبات لشراء اسلحة متنوعة وانظمة دفاع جوي لعدد من شركات التوريد الامريكية، فمنذ حزيران عام ١٩٧٤م، تقدمت ليبيا بطلب شراء نظام دفاع جوي لشركة نورثروب الامريكية بسعر ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار[٥٤]، وفي ٢٢ تموز عام ١٩٧٤م، قدم نجيب شيباني القائم بالأعمال الليبية في واشنطن مذكرة الى المدير السياسي في السفارة الامريكية بطرابلس بخصوص موضوع تسليم بقية صفقة عام ١٩٦٩م (الطائرات الثماني) وكانت واشنطن في معرض ردها على مذكرة شيباني ادعت ان وجبة الطائرات المتبقية يكلف الحكومة الليبية كثيراً وان وزارة الخارجية الامريكية لا تجد مبرراً لتسليم بقية الصفقة وقد ناقش شيباني مع القائم بالاعمال الامريكية في طرابلس قضية التسليم وقال انه يأمل الوصول الى شيء ملموس وحقيقي بهذا الصدد واضاف "ان تسليم الطائرات المتبقية يمكن ان يكون بداية لتحسين علاقات الدولتين"[٥٥]. وفيما يتعلق بإيجاد البدائل من السوق الاوربية بالنسبة للحكومة الليبية افاد احد التقارير الامريكية يوم ١٩ ب عام ١٩٧٤م، من ان مقاطعة نظام القذافي والعمل على عزلته في المنطقة العربية والقارة الافريقية وعدم استجابة واشنطن لمتطلبات ليبيا العسكرية من الممكن ان يفتح الاسواق الليبية على مصراعيها امام شركات التوريد السوفيتية، اذ تضمن التقرير معلومات استخبارية مفادها ان السوفييت والقذافي بدوءا مفاوضات حول ارسال وحدات اسطول سوفيتي الى البحر المتوسط[٥٦] وقوة جوية وبرية للقيام بمناورات عسكرية سوفيتية – ليبية وتقديم استشارات فنية وعسكرية[٥٧]، وكان السوفييت يرغبون في الحصول على موطئ قدم لهم في البحر المتوسط وجرت في السياق ذاته مفاوضات لتزويد ليبيا بمقاتلات وقاذفات صواريخ وغواصات ودبابات واعداد كبيرة من الصواريخ بلغت حسب تقارير استخبارية قيمتها ما يقارب مليار دولار[٥٨]. فيما نبه تقرير اخر مؤرخ يوم ٧ حزيران عام ١٩٧٥م، الى ان مسألة دعم السوفييت تسليح الجيش الليبي سيؤثر سلباً على عمليات السلام التي تجري في منطقة الشرق الاوسط وبالتالي سيعزز من قوة ليبيا وجعلها قوة اقتصادية وعسكرية يحسب لها الف حساب[٥٩]، لكن في الوقت نفسه ان موافقة الادارة الامريكية على تسليح الجيش الليبي سوف يفهم من قبل بعض الانظمة العربية الموالية لواشنطن على انه موافقة الاخيرة على توجهات القذافي المتطرفة ازاء بعض الانظمة العربية واسرائيل[٦٠].

وبناءً على تلك التطورات وبعد مناقشات مستفيضة وتدارس اثار عدم استجابة واشنطن لمتطلبات ليبيا العسكرية، سيما فيما يتعلق بالوجود السوفيتي في المنطقة، وافقت الادارة الامريكية على عقد شركة نورثروب الخاص بناء منظمة دفاع جوي في طرابلس يوم ٢٤ حزيران عام ١٩٧٥م بمبلغ قدر حينها ٢٠٠ مليون دولار شمل العقد بناء شبكة رادارات ثابتة ومنظمة معلوماتية على ان يتم تنفيذ العقد على ثلاث مراحل وقد تم الاتفاق على ان يكون النظام معلوماتي بحت لا تتخلله اي نوع من الانشطة العسكرية وان لا يستخدم ضد الاهداف الامريكية في المنطقة(٦١) على اثرها بعثت الحكومة الليبية برقية الى وزارة الخارجية الامريكية يوم ١٨ اب عام ١٩٧٥م، تناولت تقدير واثناء ليبيا تجاه حسن النوايا التي ابدتها واشنطن جراء توقيع العقد المذكور وقالت البرقية ان طرابلس تسعى على الدوام لتحسين العلاقات بين البلدين وتخفيف حدة التوتر الذي انتاب علاقات البلدين(٦٢)، وفي ٨ كانون الثاني عام ١٩٧٦م، ردت الحكومة الامريكية على البرقية بجواب تضمن نوايا واشنطن الحقيقية تجاه طرابلس وانها تسعى الى التعامل بسياسة المثل، لذا قررت اعادة النظر بقرار تجميد تسليم طائرات صفقة عام ١٩٦٩م وزيادة عديد موظفي السفارة الامريكية في ليبيا(٦٣).

الخاتمة:ـ

لقد حرصت الحكومة الليبية المتمثلة برؤى وقناعات معمر القذافي مجابهة اي شكل من اشكال التواجد الاجنبي في منطقة الشرق الاوسط، وكان القذافي يتذرع بجملة من المبررات والاسباب التي كان يرددها على الدوام وهي ان الاجنبي سيما الولايات المتحدة الامريكية لطالما استولى على مقدرات البلاد العربية، وانها الضامن الاول والاخير للوجود الاسرائيلي في المنطقة، كما كان يهدف من وراء تصريحاته تلك الدعوة الى توحيد الامة العربية كما كان يسميها تحت مظلته وقيادته بعيداً عن توجهات الانظمة الموالية للغرب.

كانت الحكومة الليبية وفق تقارير وزارة الخارجية الامريكية تحاول الاستفادة مشاعر العداء العربية تجاه التواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بكل تفاصيله لضرب الانظمة العربية بعضها مع بعض والخروج بمحصلة نهائية تفيد ان ليبيا حامية الحمى بالنسبة للقضية العربية، لذا شهدت العلاقات الامريكية – الليبية خلال مدة البحث مطبات وعثرات

كثيرة على جميع المستويات الادارية والاقتصادية والسياسية. فيما حاول نظام القذافي الاستفادة من شركات التوريد الامريكية لتعزيز المؤسسة العسكرية الليبية في محاولة منه لضرب المصالح الحيوية الامريكية في المنطقة.

في المقابل كانت الادارة الامريكية مدركة تماماً اهداف ومخططات القذافي وسعيه في بناء قوة دفاع عسكرية قوية، ورؤاه المتطرفة فيما يتعلق بسياسته النفطية والادارية، سيما قضية ترجمة جوازات السفر الامريكية الى اللغة العربية التي استخدمت ذريعة وورقة ضغط على الادارة الامريكية في سبيل اشعار واشنطن بقوة وهيمنة ليبيا على القرار العربي.

كما عنيت الحكومة الليبية في اثارة القضية الفلسطينية ومسألة الصراع العربي – الاسرائيلي ومحاولة استغلال بعض الفصائل الفلسطينية المسلحة وتوفير المخيمات لها وتدريبها في سبيل استخدامها كورقة ضغط على الادارة الامريكية وعلى بعض الانظمة العربية التي تتعاون معها.

هوامش البحث

(١) انقلاب ١٩٦٩ في ليبيا أحد أهم أحداث ما يُعرف بثورة الفاتح فهو انقلاب عسكري جرى في ١ ايلول عام ١٩٦٩م ليقوّض حكم المملكة الليبية ويعلن نشوء الجمهورية العربية الليبية، حيث تشكلت حركة الضباط الوحدويين الأحرار في الجيش الليبي بقيادة الملازم أول معمر القذافي وقامت بالزحف على مدينة بنغازي لتحتل مبنى الإذاعة وتحاصر القصر الملكي بقيادة الضابط الخويلدي محمد الحميدي لتستولي على السلطة في الأول من ايلول عام ١٩٦٩ م، وسارع ولي العهد وممثل الملك بالتنازل عن الحكم حيث كان الملك محمد إدريس السنوسي خارج البلاد في رحلة لتلقي العلاج في تركيا. للمزيد ينظر: اللجنة الشعبية للاعلام والثقافة، ليبيا في ٢٥ عام، (طرابلس: اللجنة الشعبية للاعلام والثقافة، ١٩٩٤م).

(٢) معمر محمد عبد السلام القذافي (٧ حزيران ١٩٤٢ – ٢٠ تشرين الاول ٢٠١١) المعروف باسم العقيد القذافي كان سياسياً ليبياً، حكم ليبيا لأكثر من ٤٢ سنة، رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية ١٩٦٩ – ١٩٧٧، بعدها صار يعرف بـ الأخ القائد للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى ١٩٧٧ – ٢٠١١، وصل القذافي إلى السلطة في إنقلاب عسكري خلع به الملك

إدريس ملك المملكة الليبية في العام ١٩٦٩ وظل رئيساً لمجلس قيادة الثورة حتى عام ١٩٧٧، عندما تنحى رسمياً من رئاسة مجلس قيادة الثورة، ونصب نفسه "قائداً للثورة" قتل عام ٢٠١١م. للتفاصيل عنه ينظر: محيي الدين عميمور، نحن والعقيد، صعود وسقوط معمر القذافي، (طرابلس: دار موفم للنشر والطباعة، ٢٠١١م).

(٣) المياه الإقليمية مناطق مياه البحار والمحيطات التي تمتلك دولة ما حق السيادة عليها. وتتضمن هذه الحقوق: التحكم في الصيد، والملاحة، والشحن البحري، علاوة على استثمار المصادر البحرية، واستغلال الثروات المائية الطبيعية الموجودة فيها. معظم الدول المائة والعشرين التي لها حدود على البحار قد حددت ما بين ١٢ ميلاً بحريًا إلى عدة أميال بحرية مياهًا إقليمية لبلدانها.

(4) "F. R. U. S"، Study Prepared by the Ad Hoc Interdepartmental Group for Africa،Washington، July 6، 1973U.S. POLICY TOWARD LIBYA Study Pursuant to NSSM 185، NO،21

(5) "F. R. U. S"، Telegram 62911 From the Department of State to the Embassy in Libya Washington، April 5، 1973، 1529Z، Subject: Libya Air Space Problem. Reference: State 51869، Tripoli 385، NO، 10.

(6) "F. R. U. S"، Telegram 460 From the Embassy in Libya to the Department of State، Tripoli، April 11، 1973، 1410Z، Rabat for Newsom. Subject: Policy Questions re Recon Flights Off Libya، NO، 11.

(7) FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES،"F. R. U. S"، Telegram 51869 From the Department of State to the Mission to the United Nations، Washington، March 29، 1973، 2230Z، NO، 8.

(٨) ولد في سانكت أندرا – ورديرن القرية من فيينا، تخرج من جامعة فيينا بحصوله على درجة الدكتوراه في فلسفة التشريع في عام ١٩٤٤. وتخرج أيضا من أكاديمية فيينا القنصلية. التحق بعد ذلك بالدائرة الدبلوماسية النمساوية في عام١٩٤٥، شغل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥١ منصب السكرتير الأول للمفوضية النمساوية في باريس. وعين رئيسا لإدارة شؤون الموظفين بوزارة الخارجية في فيينا خلال الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٥. وعين في عام ١٩٥٥ مراقبا دائما للنمسا لدى الأمم المتحدة. وفي وقت متأخر من ذلك العام أصبح رئيسا للبعثة النمساوية عندما قبلت النمسا عضوا في المنظمة. وخلال الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٠، قام بتمثل النمسا في كندا، أولا بوصفه وزيرا مفوضا ثم بوصفه سفيرا. للمزيد ينظر: كورت فالدهايم، مذكرات كورت فالدهايم، (بيروت: دار الكرمل، ١٩٨٧م).

(9) Ibid

(10) "F. R. U. S"، Letter From the Deputy Secretary of Defense (Clements) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger)، Washington،April 5،1973.

(11) "F. R. U. S"، Telegram ، NO، 11.OP.Cit.

(١٢) هنري ألفريد كسنجر ولد بتاريخ السابع والعشرين من ايار عام ١٩٢٣م في فورث بألمانيا كان أبوه معلماً، وبسبب أصله اليهودي هرب هو وأهله في عام ١٩٣٨ من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من النازيين الألمان، شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧ وكان مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون. للتفاصيل عنه اكثر ينظر: هنري كيسنجر، مذكرات هنري كيسنجر في البيت الابيض، (بيروت: الدار الاهلية، ٢٠٠٥م).

(١٣) ريتشارد ميللوس نيكسون (١٩١٣ – ١٩٩٨م) ولد في يوربا بولاية كاليفورنيا بتاريخ التاسع من كانون الثاني، تزعم نيكسون الحزب الجمهوري، وقد تولى رئاسة الولايات المتحدة الامريكية للمدة ١٩٦٩ – ١٩٧٤م. للمزيد ينظر: صالح زهر الدين، موسوعة الامبراطورية الامريكية. قاموس الشخصيات الامريكية، (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ٢٠٠٤م)، ج ٢، ص ١٢٨ – ١٣٠.

(14) "F. R. U. S"، Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon، Washington، April 12، 1973، SUBJECT: Escorted Reconnaissance Flight off Libya، NO، 12.

(15) "F. R. U. S"، Minutes of a Washington Special Actions Group Meeting، Washington، April 16، 1973، 10:03-11:45 a.m، SUBJECT: Libya and Indochina،NO،13.

(16) "F. R. U. S"، Memorandum From Harold Saunders and Richard Kennedy of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger)، Washington، April 17، 1973، SUBJECT: Contingency Planning for Libyan Flight، NO، 14.

(17) Ibid

(18) "F. R. U. S"، 185، NO،21.OP.Cit.

(19) "F. R. U. S"، Telegram 38 From the Embassy in Libya to the Department of State،Tripoli، January 10، 1975، 1705Z، 38.Subject: Libyan Note of Protest Over Violation of Civilian Air Space by Sixth Fleet Aircraft، NO،36.

(20) "F. R. U. S"، Telegram 8469 From the Department of State to the Embassy in Libya،،Washington، January 14، 1975، 1606Z،Subject: Response to Libyan Protest Over Violation of Civilian Airspace. Ref: Tripoli 38، NO، 37.

(21) "F. R. U. S"، Memorandum From the Under Secretary of State for Political Affairs (Porter) to Secretary of State Rogers1 Washington، May 10، 1973. SUBJECT • US-Libyan Relations: Department Review

(٢٢) مسألة الوحدة الليبية – المصرية المقررة في ايلول عام ١٩٧٣م كان هدف معمر القذافي من خلال تلك الوحدة من صياغة مشروع قرار خارجي موحد وفق رؤاه وتوجهاته التي استندت الى معارضة التواجد الاجنبي في المنطقة. للتفاصيل ينظر: محمد عبد الرحمن، العلاقات المصرية الليبية عبر التاريخ،(القاهرة: المركز العربي الدولي،١٩٩٢م).

(23) "F. R. U. S" Information Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Newsom) to Acting Secretary of State Rush1 Washington، June 22، 1973. US Passport Policy re Libya.

(24) "F. R. U. S" 185.No، 21.Op.Cit.

(25) Ibid

(26) "F. R. U. S" Telegram 1117 From the Embassy in Libya to the Department of State1 Tripoli، August 30، 1973، 1327Z. 1117. Subject: Passport Problem:Remarks by MFA Official. Ref: Tripoli 1101.No،24

(27) "F. R. U. S، Telegram 187972 From the Department of State to the Embassy in Libya1،Washington، September 21، 1973، 0042Z. 187972. Subject: Libyan Passport Problem. Ref: Tripoli 1137، No،26.

(28) "F. R. U. S، Telegram 1231 From the Embassy in Libya to the Department of State1،Tripoli، September 24، 1973، 1359Z. 1231. Subject: US Passports and Policy Re Libya. Ref: State 187972، No،27.

(29) "F. R. U. S، Telegram 1257 From the Embassy in Libya to the Department of State1،Tripoli، September 30، 1973، 1500Z. 1257. Subj: Future of Embassy Tripoli. Ref: State 194228. No،28.

(30) "F. R. U. S"، Memorandum From Director of Central Intelligence Schlesinger to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger)،Washington، April 19، 1973. No، 15.

(31) "F. R. U. S"، Minutes of a Senior Review Group Meeting،Washington، August 14، 1973، 3:08-3:58 p.m.، SUBJECT ;U.S. Policy Towards Liby، No، 22

(32) "F. R. U. S"، 185، No، 21.Op.Cit.

(33) "F. R. U. S"، Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Newsom) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger)،Washington، September 17، 1973. SUBJECT: NSSM 185—U.S. Policy toward Libya: Follow-on Options Paper، No، 25.

(٣٤) تأسست منذ العهد الملكي وكانت تعد من بين الشركات النفطية الامريكية المهمة.

(٣٥) الكونسورتيوم والذي هو عبارة عن اتفاق يبرم بين أشخاص طبيعية أو معنوية محلية أو أجنبية، ويتضمن التزامات كل جانب في تنفيذ مشروع معين لمدة محدودة من أجل تحقيق الربح دون أن ينشأ من هذا العقد كيان ذاتي أو شخصية قانونية مستقلة، وهذا ما دفع البعض إلى وصفه بأنه (شركة محاصة) وبموجب هذا الاتفاق يتم تحديد أطراف المشروع ووضع خطط تنفيذه، وتقديم الأموال والتكنولوجيا له ويعين كيفية التعاون بين الأطراف لتوفير ذلك، وهذا مما جعل الكونسورتيوم نوع خاص من الضمان الاتفاقي الذي يمنحه المقاولون المتعددون الذين يبرمون العقد مع الجهة الحكومية المتعاقدة وقد عرف هذا النوع من الاتفاقات نتيجة للطبيعة الخاصة للعقود الدولية. للمزيد ينظر: انس مصطفى كامل، الدراما الاسيوية والابعاد الاقتصادية للثورة الايرانية، (القاهرة: دار الحقائق، ١٩٨١م).

(36) Ibid

(37) "F. R. U. S"، Study Prepared by the Ad Hoc Interdepartmental Group for Africa، Washington، July 6، 1973U.S. POLICY TOWARD LIBYA،Study Pursuant to NSSM 185، No، 21.

(38) Ibid

(39) "F. R. U. S" Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Newsom) to Secretary of State Kissinger، Washington، November 23، 1973. Libya: Possible Pressure Points، No، 29.

(40) "F. R. U. S" Telegram 221657 From the Department of State to the Embassy in Libya،Washington، October 8، 1974، 2053Z. 221657. Subject: Libyan Minister of Treasury Calls on Under Secretary Sisco. No، 34.

(41) "F. R. U. S" Telegram 1115 From the Embassy in Libya to the Department of State،Tripoli، October 10، 1974، 1425Z. 1115. Subject: Libyan-U.S. Relations. Ref: State 221657. N O، 35.

(42) "F. R. U. S" Telegram 442 From the Embassy in Libya to the Department of State،Tripoli، April 15، 1975، 1020Z. 442. Subject: Libyan Govt Decision to Lift Numerica، Ceiling on Embassy Personne، No، 38.

(43) "F. R. U. S" Telegram 130498 From the Department of State to the Embassy in Egypt، Washington، June 4، 1975، 2142Z. 130498. Subject: US-Libyan Relations. For Ambassador. No، 40.

(44) "F. R. U. S" Backchannel Message From the Ambassador to Egypt (Eilts) to Secretary of State Kissinger،Cairo، June 7، 1975، 1023Z. No، 42.

(45) "F. R. U. S" "F. R. U. S"، Telegram 711 From the Embassy in Libya to the Department of State،Tripoli، June 18، 1975، 1100Z. 711. Subject: Annual Policy Assessment for Libya. Ref: 11 FAM 212.4. No، 43

(46) Ibid

(47) "F. R. U. S، Study Prepared by the Ad Hoc Interdepartmental Group for Africa، Washington، July 6، 1973U.S. POLICY TOWARD LIBYA،Study Pursuant to NSSM 185، No،21.

(48) "F. R. U. S، Study Prepared by the Ad Hoc Interdepartmental Group for Africa، Washington، July 6، 1973U.S. POLICY TOWARD LIBYA،Study Pursuant to NSSM 185، No،21.

(49) "F. R. U. S" Memorandum From the Under Secretary of State for Political Affairs (Porter) to Secretary of State Rogers،Washington، May 10، 1973. SUBJECT: US-Libyan Relations: Department Review،No، 17.

(50) "F. R. U. S، Study Prepared by the Ad Hoc Interdepartmental Group for Africa،

Washington، July 6، 1973U.S. POLICY TOWARD LIBYA

Study Pursuant to NSSM 185، No،21.

(51) " Ibid

(52) Ibid

(53) "F. R. U. S، Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Newsom) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger)،Washington، September 17، 1973. SUBJECT: NSSM 185—U.S. Policy toward Libya: Follow-on Options Paper،No، 25.

(54) "F. R. U. S، Telegram 133328 From the Department of State to the Embassy in Egypt،Washington، June 21، 1974، 1650Z.133328. Subject: Northrop-Page Air Defense System for Libya. From the Secretary for Ambassador. No، 30.

(55) "F. R. U. S ، Telegram 811 From the Embassy in Libya to the Department of State، Tripoli، July 22، 1974، 1430Z. 811. Subject: Libyan Démarche on C-130 Aircraft. Ref: Tripoli 728. No، 31.

(٥٦) أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وطرابلس في ٤ ايلول عام ١٩٥٥. بدأت العلاقات الثنائية تتطور بنشاط بعد ان تولى معمر القذافي السلطة في عام ١٩٦٩. وقام معمر القذافي بزيارات رسمية إلى موسكو اعوام ١٩٧٦.للمزيد عن العلاقات بين البلدين ينظر: اكاديمية الدراسات العليا، اثر انهيار الاتحاد السوفيتي على السياسة الخارجية الليبية، (طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٣).

(57) "F. R. U. S ، Intelligence Memorandum، OCI No. 1487/741Washington، August 19، 1974. The Potential Dangers in the Libyan-Egyptian Feud،No، 32.

(58) "F. R. U. S، Memorandum From Robert B. Oakley of the National Security Council Staff to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft)، Washington، July 7، 1975. SUBJECT: The Libyan Threat،No، 44.

(59) "F. R. U. S ، Telegram 5640 From the Embassy in Egypt to the Department of State،Cairo، June 7، 1975، 1010Z. 5640. Subject: US-Libyan Relations. Ref: State 130498. No، 41.

(60) "F. R. U. S ، Telegram 711 From the Embassy in Libya to the Department of State، Tripoli، June 18، 1975، 1100Z. 711. Subject: Annual Policy Assessment for Libya. Ref: 11 FAM 212.4. No، 43.

(61) "F. R. U. S ، Telegram 182532/Tosec 80271 From the Department of State to Secretary of State Kissinger at Helsinki، Washington، August 1، 1975، 2254Z. No، 45.

(62) "F. R. U. S ، Telegram 925 From the Embassy in Libya to the Department of State، Tripoli، August 18، 1975، 1208Z. 925. Subject: MFA Reaction to Northrop-Page Reversal. Ref: State 195216. No، 47.

(63) "F. R. U. S ، Telegram 4568 From the Department of State to the Embassy in Libya، Washington، January 8، 1976، 2036Z.4568. Subject: US-Libyan Relations: Enlarging Libyan Embassy Staff in Washington. No، 48.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الوثائق الامريكية (F.R.U.S)

الدراسات:-

1- FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES "F. R. U. S"، Study Prepared by the Ad Hoc Interdepartmental Group for Africa،Washington، July 6، 1973U.S. POLICY TOWARD LIBYA Study Pursuant to NSSM 185، NO،21

2- "F. R. U. S"، Minutes of a Washington Special Actions Group Meeting، Washington، April 16، 1973، 10:03-11:45 a.m، SUBJECT: Libya and Indochina،NO،13.

البرقيات:-

1-"F. R. U. S"، Telegram 62911 From the Department of State to the Embassy in Libya Washington، April 5، 1973، 1529Z، Subject: Libya Air Space Problem. Reference: State 51869، Tripoli 385، NO، 10.

2- F. R. U. S"، Telegram 460 From the Embassy in Libya to the Department of State، Tripoli، April 11، 1973، 1410Z، Rabat for Newsom. Subject: Policy Questions re Recon Flights Off Libya، NO، 11.

3-،"F. R. U. S"، Telegram 51869 From the Department of State to the Mission to the United Nations، Washington، March 29، 1973، 2230Z، NO، 8.

4- "F. R. U. S"، Telegram 38 From the Embassy in Libya to the Department of State،Tripoli، January 10، 1975، 1705Z، 38.Subject: Libyan Note of Protest Over Violation of Civilian Air Space by Sixth Fleet Aircraft، NO،36.

5- "F. R. U. S"، Telegram 8469 From the Department of State to the Embassy in Libya،،Washington، January 14، 1975، 1606Z،Subject: Response to Libyan Protest Over Violation of Civilian Airspace. Ref: Tripoli 38، NO، 37.

6- "F. R. U. S"، Memorandum From the Under Secretary of State for Political Affairs (Porter) to Secretary of State Rogers1 Washington، May 10، 1973. SUBJECT • US-Libyan Relations: Department Review

7- "F. R. U. S" Telegram 1117 From the Embassy in Libya to the Department of State1 Tripoli، August 30، 1973، 1327Z. 1117. Subject: Passport Problem:Remarks by MFA Official. Ref: Tripoli 1101.No،24

8- "F. R. U. S، Telegram 187972 From the Department of State to the Embassy in Libya1،Washington، September 21، 1973، 0042Z. 187972. Subject: Libyan Passport Problem. Ref: Tripoli 1137، No،26.

9- "F. R. U. S، Telegram 1231 From the Embassy in Libya to the Department of State1،Tripoli، September 24، 1973، 1359Z. 1231. Subject: US Passports and Policy Re Libya. Ref: State 187972، No،27.

10- "F. R. U. S، Telegram 1257 From the Embassy in Libya to the Department of State1،Tripoli، September 30، 1973، 1500Z. 1257. Subj: Future of Embassy Tripoli. Ref: State 194228. No،28.

11- "F. R. U. S"، Memorandum From Director of Central Intelligence Schlesinger to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger)،Washington، April 19، 1973. No، 15.

12- "F. R. U. S"، Minutes of a Senior Review Group Meeting،Washington، August 14، 1973، 3:08-3:58 p.m.، SUBJECT ;U.S. Policy Towards Liby، No، 22

13- "F. R. U. S"، Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Newsom) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger)،Washington، September 17، 1973. SUBJECT: NSSM 185—U.S. Policy toward Libya: Follow-on Options Paper، No، 25.

14- "F. R. U. S" Briefing Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Newsom) to Secretary of State Kissinger، Washington، November 23، 1973. Libya: Possible Pressure Points، No، 29.

15- "F. R. U. S" Telegram 221657 From the Department of State to the Embassy in Libya،Washington، October 8، 1974، 2053Z. 221657. Subject: Libyan Minister of Treasury Calls on Under Secretary Sisco. No، 34.

16- "F. R. U. S" Telegram 1115 From the Embassy in Libya to the Department of State،Tripoli، October 10، 1974، 1425Z. 1115. Subject: Libyan-U.S. Relations. Ref: State 221657. N O، 35.

17- "F. R. U. S" Telegram 442 From the Embassy in Libya to the Department of State،Tripoli، April 15، 1975، 1020Z. 442. Subject: Libyan Govt Decision to Lift Numerica، Ceiling on Embassy Personne، No، 38

18- "F. R. U. S" Telegram 130498 From the Department of State to the Embassy in Egypt، Washington، June 4، 1975، 2142Z. 130498. Subject: US-Libyan Relations. For Ambassador. No، 40.

19- "F. R. U. S" Backchannel Message From the Ambassador to Egypt (Eilts) to Secretary of State Kissinger،Cairo، June 7، 1975، 1023Z. No، 42.

20- "F. R. U. S، Telegram 133328 From the Department of State to the Embassy in Egypt،Washington، June 21، 1974، 1650Z.133328. Subject: Northrop-Page Air Defense System for Libya. From the Secretary for Ambassador. No، 30.

21- "F. R. U. S ، Telegram 811 From the Embassy in Libya to the Department of State، Tripoli، July 22، 1974، 1430Z. 811. Subject: Libyan Démarche on C-130 Aircraft. Ref: Tripoli 728. No، 31.

22- "F. R. U. S ، Intelligence Memorandum، OCI No. 1487/741Washington، August 19، 1974. The Potential Dangers in the Libyan-Egyptian Feud،No، 32.

23- "F. R. U. S, Memorandum From Robert B. Oakley of the National Security Council Staff to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft)، Washington، July 7، 1975. SUBJECT: The Libyan Threat،No، 44.

24- "F. R. U. S, Telegram 5640 From the Embassy in Egypt to the Department of State،Cairo، June 7، 1975، 1010Z. 5640. Subject: US-Libyan Relations. Ref: State 130498. No، 41.

25- "F. R. U. S, Telegram 182532/Tosec 80271 From the Department of State to Secretary of State Kissinger at Helsinki، Washington، August 1، 1975، 2254Z. No، 45.

26- "F. R. U. S, Telegram 925 From the Embassy in Libya to the Department of State، Tripoli، August 18، 1975، 1208Z. 925. Subject: MFA Reaction to Northrop-Page Reversal. Ref: State 195216. No، 47.

27- "F. R. U. S, Telegram 4568 From the Department of State to the Embassy in Libya، Washington، January 8، 1976، 2036Z.4568. Subject: US-Libyan Relations: Enlarging Libyan Embassy Staff in Washington. No، 48.

مذكرات:-

1- "F. R. U. S"، Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon، Washington، April 12، 1973، SUBJECT: Escorted Reconnaissance Flight off Libya، NO، 12.

2- "F. R. U. S"، Memorandum From Harold Saunders and Richard Kennedy of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger)، Washington، April 17، 1973، SUBJECT: Contingency Planning for Libyan Flight، NO، 14.

3- "F. R. U. S" Information Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Newsom) to Acting Secretary of State Rush1 Washington، June 22، 1973. US Passport Policy re Libya

4- "F. R. U. S" "F. R. U. S"، Telegram 711 From the Embassy in Libya to the Department of State،Tripoli، June 18، 1975، 1100Z. 711. Subject: Annual Policy Assessment for Libya. Ref: 11 FAM 212.4. No، 43

5- "F. R. U. S" Memorandum From the Under Secretary of State for Political Affairs (Porter) to Secretary of State Rogers،Washington، May 10، 1973. SUBJECT: US-Libyan Relations: Department Review،No، 17

رسائل:-

1- "F. R. U. S"، Letter From the Deputy Secretary of Defense (Clements) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger)، Washington،April 5،1973.

ثانياً: المصادر العربية:

١- اكاديمية الدراسات العليا، اثر انهيار الاتحاد السوفيتي على السياسة الخارجية الليبية، (طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٣)

٢- انس مصطفى كامل، الدراما الاسيوية والابعاد الاقتصادية للثورة الايرانية، (القاهرة: دار الحقائق، ١٩٨١م).

٣- اللجنة الشعبية للاعلام والثقافة، ليبيا في ٢٥ عام، (طرابلس: اللجنة الشعبية للاعلام والثقافة، ١٩٩٤م)

٤- كورت فالدهايم، مذكرات كورت فالدهايم، (بيروت: دار الكرمل، ١٩٨٧م).

٥- محمد عبد الرحمن، العلاقات المصرية الليبية عبر التاريخ،(القاهرة: المركز العربي الدولي،١٩٩٢م)

٦- محيي الدين عميمور، نحن والعقيد، صعود وسقوط معمر القذافي، (طرابلس: دار موفم للنشر والطباعة، ٢٠١١م).

٧- صالح زهر الدين، موسوعة الامبراطورية الامريكية. قاموس الشخصيات الامريكية، (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ٢٠٠٤م)، ج ٢

٨- هنري كيسنجر، مذكرات هنري كيسنجر في البيت الابيض، (بيروت: الدار الاهلية، ٢٠٠٥م).